ARTICLE 19

MIDDLE EAST
AND NORTH AFRICA

دليل الصحافة البيئية
وحق الوصول الى المعلومات

2023

الفهرس

ديباجة 2

مقدمة عامة 3

1- ماهي الصحافة البيئية 4

- مجالات اهتمام الصحافة البيئية 5

- خصائص الصحفي البيئي 5

2- ما هو التغيّر المناخي؟ 6

- مؤشرات حول التغير المناخ في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط 7

3- أهم الاتفاقيات الدولية في مجال التغير المناخي 8

3-1 أهداف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة لـ2030 8

3-2 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام UNFCCC 1992 8

3-3 بروتوكول كيوتو 9

3-4 إتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في الشؤون البيئية 9

3-5 إتفاق باريس حول تغيّر المناخ 9

4- الحق في النفاذ إلى المعلومة وعلاقته بالقضايا البيئية والتغيرات المناخية 10

5- استعمال الحق في النفاذ إلى المعلومة 12

6- أين نجد مصادر موثوقة لكتابة التقارير الصحفية البيئية 12

7- كيف نجد خبراء بيئيين؟ 14

8- كيف نكوّن شبكة علاقات مع الصحفيين البيئيين حول العالم 15

9- أين نجد أفكارا لكتابة قصص صحفية بيئية 16

10- كيف نكتب عن المواضيع البيئية والتغير المناخي 17

11- أمثلة لبعض التحقيقات البيئية 17

12- أمثلة لبعض التحقيقات البيئية 18

قاموس المصطلحات البيئية 19

ديباجة

يندرج إنجاز هذا الدليل حول «الحق في الوصول إلى المعلومة البيئية» ضمن جهود منظمة المادة 19 في تعزيز الحق في حرّية التعبير وتعزيز المشاركة الديمقراطية في المجتمعات. وتأسست منظمة المادة 19 كمنظمة دولية مستقلة في عام 1987، انطلاقًا من الإيمان بأهمية حرية التعبير كحق أساسي للإنسان، كما جاء في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تشتق منه اسمها. تعمل المنظمة على الدفاع عن الحق في الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التعبير عبر وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الرقمي وغيرها من أشكال التعبير الأخرى. وفي إطار مهامها وبرامجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنجزت منظمة المادة 19، من خلال مكتبها الإقليمي في تونس، هذا الدليل، وذلك ضمن جهودها الرامية إلى دعم الصحافيين/ات وغيرهم من منتيجي المعلومات والناشطين/ات في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق البيئية.

ويأتي إنجاز هذا الدليل في سياق تتزايد فيه وطأة التغيرات المناخية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما أثر على عديد الحقوق الحيوية، خاصة بالنسبة إلى الفئات الهشة والمهمشة، مثل الحق في الماء والحق في الصحة والحق في حياة كريمة. كما يشهد هذا السياق تزايدا في عدد البلدان التي تبنت أو هي بصدد تبني سياسات وقوانين تسعى إلى تكريس الحق في الوصول إلى المعلومات. الأمر الذي يجعل هذا الدليل يحقق هدفين مزدوجين من خلال ربطه بين الحق في الوصول إلى المعلومات من ناحية والقضايا البيئية وتأثيرها على حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

يسعى هذا الدليل إلى تقديم المعارف النظرية والتطبيقية الضرورية والأدوات والمهارات اللازمة لاستخدام الحق في الوصول إلى المعلومات بشكل فعّال وتحليل تأثيرات التغير المناخي، وذلك من أجل تمكين الصحافيين/ات والمدافعين عن الحقوق البيئية وغيرهم، من التعبير عن أفكارهم/هن وتقديم تقارير وتحاليل موثوقة حول القضايا البيئية، مما يسهم في نقل الرسائل البيئية وتعزيز الوعي العام بالقضايا المحيطة بالبيئة وتحقيق التغيير الإيجابي في هذا المجال.

في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحرية التعبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقوم منظمة المادة 19 بتقديم دعم للصحافيين/ات والناشطين/ات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الوصول إلى المعلومات. وقد قامت بإعداد هذا الدليل لتقديم المساعدة والتوجيه للصحافيين في استخدام حق الوصول إلى المعلومات بفعالية في تحليل القضايا البيئية وتغطيتها بشكل محترف.

يستعرض الدليل مفاهيم الصحافة البيئية وأهميتها، ويسلط الضوء على التغير المناخي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما يركز على كيفية استخدام حق الوصول إلى المعلومات في دعم التحقيقات الصحفية، ويقدم نصائح للبحث عن مصادر موثوقة. ويشمل الدليل كذلك توجيهات حول كتابة تقارير بيئية فعّالة، ويُقدم أمثلة لتحقيقات ناجحة في هذا المجال. علاوة على تضمنه قاموسا للمصطلحات البيئية لتسهيل فهم هذه المصطلحات واستخدامها بشكل صحيح في التقارير والتحقيقات المتعلقة بالقضايا البيئية.

تعبر منظمة المادة 19 عن شكرها الكبير للصحافية الاستقصائية حنان زبيس التي قامت بإعداد هذا الدليل، وتأمل في أن يكون مصدرا قيما للصحافيين/ات لممارسة حقهم/هن في الوصول إلى المعلومة وفي تعزيز معالجتهم/هن للقضايا البيئية وتعزيز الوعي بأهميتها وتأثيرها على عديد المجالات الحيوية الأخرى المرتبطة بحقوق الإنسان.

مقدمة عامة

لا يخفى على أحد اليوم إلى أي حد تُشكّل القضايا المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي أهمية في مجتمعاتنا. فما كنا نتحدث عنه لسنوات من آثار الاحتباس الحراري وانخرام طبقة الأوزون والتلوث البيئي أصبح اليوم واقعا معيشا نرى آثاره على جميع جوانب حياتنا. إن الإرتفاع غير المسبوق لدرجات الحرارة لتصل إلى نسب لم تصلها منذ 100 سنة[1]، وتكرر الكوارث الطبيعية كالفيضانات والأعاصير والعواصف الرملية في عدة مناطق من العالم، بالإضافة إلى قلة التساقطات واشتداد الجفاف، مما أدى إلى نقص الموارد المائية اللازمة للزراعة ليُجبر الآلاف من الأشخاص عبر العالم على ترك أراضيهم وأوطانهم والنزوح إلى أماكن أخرى. كل هذه المظاهر أصبحت واقعا يوميا معيشا وليست مجرد تنبؤات للعلماء أو الباحثين في علوم المناخ والبيئة. كما أن تكاثر الأمراض والأوبئة كما عشناه في السنوات الأخيرة مثل أزمة كوفيد 19 التي عطلت العالم لمدة سنيتن يأتي كنتيجة مباشرة للتغير المناخي ولأعمال البشر الذين لايزالون يحافظون على نظام عيش لا يحترم البيئة ويستنزف ثروات الأرض ويستعمل الوقود الأحفوري الذي يطلق المزيد من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

في مقابل كل ذلك، لا يقوم الإعلام، خاصة في عالمنا العربي، بدوره في توعية الجمهور بأهمية المخاطر الحالية والمستقبلية وبضرورة تغيير سلوكنا وعاداتنا الحياتية كبشر حتى نقلل من ارتفاع درجة حرارة الكوكب وبالتالي نحمي المنظومات البيئية التي تحكمه من الدمار. كذلك لا تقوم الصحافة بدورها بالشكل الكافي في مساءلة السياسيين والمسؤولين عن وضع السياسات البيئية، بالإضافة إلى المتسببين في تزايد المخاطر البيئية والتغيرات المناخية.

تظل المسألة البيئية مسألة هامشية في صحافتنا، لا تجد لها مكانا كافيا على أعمدة الصحف أو في المواقع الالكترونية أو في البرامج الإذاعية والتلفزية. ويظل الإهتمام بها موسميا مرتبطا بحصول كارثة معينة كالفيضانات والأعاصير ثم ينصرف الإهتمام الاعلامي إلى مسائل أخرى دون أن تُفسّر وسائل الإعلام للرأي العام العلاقة السببية بين تكرر حصول الكوارث والتغير المناخي، فلا يحصل بالتالي الوعي اللازم بالخطر وضرورة التحرك وتغيير السلوكات البشرية الحالية المنتهكة للبيئة.

إن الوعي اليوم بمسألة التغير المناخي وتبعاته على الكوكب وعلى حياتنا، ليس ترفا، بل هو ضرورة تحتّمها الحاجة إلى البقاء، لأن مواصلة العيش بالطريقة الحالية من عدم احترام النظم البيئية والابتعاد عن استعمال الطاقات البديلة واستنزاف الثروات، سيؤدي حتما إلى تدمير الأرض وبالتالي إلى تدميرنا كنوع بشري.

لا يمكن استسهال دور الاعلام في نشر الوعي بهذه الإشكاليات اليوم. لذلك نضع بين أيدي الصحفيين الشبان وطالبي الصحافة هذا الدليل ليساعدهم على فهم كل الجوانب المتعلقة بالبيئة والتحديات التي يطرحها التغير المناخي والاحتباس الحراري حتى يسهل عليهم تبسيط هذه المفاهيم التي قد تبدو معقدة لأول وهلة نظرا لصبغتها العلمية، وإيصالها للجمهور.

سنحاول أيضا التذكير بالإطار القانوني الذي يحكم العمل الدولي للتقليل من آثار التغير المناخي ويحدد مدى التزام الدول بتعهداتها في التخفيض من حرارة الارض.

سنذكر كذلك بأهمية الحق في الوصول إلى المعلومة البيئية لتسهيل عمل الصحفي في إيجاد المصادر الجيدة والموثوقة لمقلاته وتحقيقاته حتى تحدث المعرفة والإستفادة للجمهور.

سنعرض كذلك للصحفيين مجموعة من الأدوات والمصادر للحصول على المعلومة البيئية الموثوقة والتأكد منها، مما سيساعدهم على تقديم معلومات دقيقة للجمهور في هذا المجال.

1 https://www.almasryalyoum.com/news/details/2939661

أخيرا سيُقدّم الدليل بعض النصائح لحسن اختيار المواضيع البيئية والزوايا الجيدة لطرحها وكيفية كتابة مقال صحفي بيئي يراعي في نفس الوقت الجانب العلمي والتدقيق في المعلومات ويركز على الجانب الانساني للقصة، لأن معاناة الانسان لابد أن تكون في قلب أي قصة بيئية.

1 - ماهي الصحافة البيئية؟

الصحافة البيئية هي نوع من الصحافة المتخصصة التي تهتم بتغطية المسائل المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي عبر المراوحة بين المعارف العلمية ونقل التجارب الإنسانية. لطالما تم إهمال الصحافة البيئية واعتبارها حكرا على الناشطين البيئيين، لكن التزايد المستمر للخطر البيئي أعاد الاهتمام بها على السطح وسط التحديات الكبيرة التي يواجهها كوكب الأرض حاليا من ارتفاع حجم الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وما ينجر عنه من كوارث تمس بالأمن الغذائي للإنسان ومن التوازنات البيئية ومن التنوع البيولوجي.

والصحافة البيئية هي تفرع عن الصحافة العلمية لأنها تعتمد أساسا على الدراسات العلمية وتقارير الخبراء والاحصائيات والأرقام لقياس الظواهر المناخية وإبراز تطورها في الزمن مع استشراف المستقبل وتسليط الضوء على تأثيرها على استمرارية الحياة على كوكب الأرض. لذلك فهي تحتاج من الصحفي أن يكون قادرا على فهم المحتوى العلمي وتحليله من أجل تبسيطه للمتلقي. بالتالي، فسيلعب هذا الأخير دور الوسيط بين الخبراء وبين الجمهور من خلال شرح المصطلحات العلمية وتفسير المعطيات البيئية وأثرها على حياة البشر وبقية الكائنات، بغاية التأثير على العقليات لدفع الإنسان لتغيير سلوكه نحو المحافظة على البيئة.

وإن ما يميز الصحافة البيئية هو طابعها الشمولي لأنها تمس كل جوانب الحياة الانسانية: الجانب البيئي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي إلخ. ذلك أن التغير المناخي يؤثر على كل المجالات، فما يحصل في منطقة جغرافية معينة، له تداعيات على كامل الكرة الأرضية. كما أن هذه التداعيات لها جذور في الماضي تتواصل في الحاضر وفي المستقبل. من هذا المنطلق، فإن الصحفي/ة عندما يغطي مسألة شح المياه نتيجة تواصل الجفاف في بلده، فلا بد له أن يربطها بالتغيرات المناخية التي أدت إلى قلة التساقطات في العالم، مما أصبح يهدد اليوم قطاع الزراعة وبالتالي الأمن الغذائي للبشرية. والشيء نفسه إذا كان الأمر يتعلق بتغطية كارثة طبيعية كإعصار درنة في ليبيا[2]، مثلا، والذي أدى إلى خسار بالآلاف على مستوى الأرواح البشرية، فلا بد أن يكون الصحفي/ة قادرا على تفسير ظهور كوارث من هذا القبيل في منطقة لم تشهدها من قبل وربط ذلك مع عوامل التغير المناخي. بالتالي، فإن الصحافة البيئية تسمح بوضع المشكل المحلي في إطار عالمي وتعمّق الإحساس لدى البشر بمسؤوليتهم المشتركة في إنقاذ الكوكب حتى يضمنوا حقوق الأجيال القادمة.

أخيرا، فإن ما يُميّز الصحافة البيئية هو ارتباطها الوثيق بحياة الناس، فلا يمكن كتابة القصة الصحفية البيئية بدون أن يتم فيها تسليط الضوء على واقع الأشخاص المتأثرين بها ومعاناتهم اليومية ومدى تأثر نمط عيشهم بانعكاسات التغيرات المناخية من تكرر الفيضانات والأعاصير وأزمة الجفاف وما تخلّفه من عدم القدرة على زراعة أراضيهم، وبالتالي توفير الأمن الغذائي لهم ولأهاليهم، بالإضافة إلى اضطرارهم لترك مزارعهم والنزوح إلى مناطق أخرى يتوفر فيها الماء والغذاء. ربط المسألة البيئية بحياة الناس سيساعد الجمهور المتلقي للمعلومات حول التغير المناخي على فهم أوضح لما يحصل لهم اليوم من مشاكل وتغيرات في نمط عيشهم نتيجة لذلك، وبالتالي سيُحفّزهم على التأقلم بشكل أفضل من خلال إيجاد حلول بديلة لمشاكلهم أو تغيير سلوكياتهم تجاه الطبيعة والبيئة بصفة عامة.

2 https://www.hrw.org/news/2023/12/06/libya-derna-flood-response-costs-lives

مؤطر 1: مجالات اهتمام الصحافة البيئية

تهتم الصحافة البيئية بشكل عام بتغطية المسائل التالية:

- التغير المناخي بكل تجلياته من ارتفاع درجة حرارة الأرض/الكوارث الطبيعية/ المحافظة على البيئة/ذوبان الجليد وارتفاع منسوب المحيطات...
- التلوث بكل أنواعه أي فيما يخص الهواء والتربة والمياه السطحية والجوفية
- التنوع البيولوجي فيما يخص كل الأصناف الحية من بشر وحيوانات ونباتات وكل الكائنات الحية الموجودة في كوكب الأرض
- الصناعات البترولية والاستخراجية ومساهمتها في إفراز الغازات الدفيئة وأثرها على البيئة والمناخ
- الحلول المستدامة للحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية للأجيال القادمة
- السياسات والتشريعات البيئية
- ابرام الاتفاقيات والتعهدات الدولية في مجال البيئة والحد من تغير المناخ
- العدالة المناخية
- النظم الإيكولوجية
- الأمن الغذائي في علاقة بالمشاكل البيئية
- الأثر الصحي للتغيرات المناخية

مؤطر2 : خصائص الصحفي البيئي

يجب أن يتميز الصحفي البيئي بمجموعة من الخصائص تمكنه من القيام بعمله بشكل جيد وهي

- أن تكون له ثقافة بيئية يستقيها من المتابعة المستمرة لما يُنشر من مقالات وتقارير علمية حول التغير المناخي
- أن يكون مؤمنا بقضايا التغير المناخي وبدوره في تغيير العقليات والسلوكيات للحفاظ على الكوكب من التدمير
- أن يكون قادرا على فهم المحتوى العلمي للدراسات العلمية وتقارير الخبراء وتحليليها وإيصال المعلومة المبسطة للجمهور
- أن يكون قادرا على تبسيط المصطلحات العلمية الدقيقة وتفسيرها للجمهور
- أن تكون له علاقات وثيقة مع الناشطين البيئيين في المجتمع المدني بالاضافة إلى المجتمعات المحلية
- أن يكون قادرا على فهم الأرقام والإحصائيات الخاصة بالتحولات المناخية وتحليلها وتحويلها لخرائط ونماذج بصرية لتسهيل فهمها على الجمهور.
- أن يكون قادرا على إيجاد مصادر موثوقة لمعلوماته والتأكد منها بحيث يستطيع مقاومة الأخبار الزائفة وخاصة نظريات المؤامرة التي تدحض مسؤولية الإنسان في الإحتباس الحراري والتغيرات المناخية.
- أن يكون قادرا على ربط القصة البيئية بحياة الناس، حتى يُسهّل فهمهم للمسائل المتعلقة بالتغير المناخي واندماجهم في المجهود العالمي لمقاومة تداعياته على حياتهم اليومية وعلى كوكب الأرض بصفة عامة.

2 - ماهو التغير المناخي؟

يتغير المناخ منذ زمن طويل بسبب تغير أنماط الطقس ونشاط الشمس ولكن هذا التغير تسارعت وتيرته منذ الثورة الصناعية (في أواخر القرن 19) مع بداية استعمال الوقود الأحفوري من فحم حجري ونفط وغاز، مما تسبب في ارتفاع انبعاثات ما يسمى بغازات الإحتباس الحراري التي تعمل كغطاء يلتف حول الأرض ليمنع حرارة الشمس الموجودة في الغلاف الجوي من الخروج، مما يتسبب في الارتفاع الكبير لدرجات الحرارة على الكوكب.[3]

وتتمثل غازات الاحتباس الحراري أو ما يُطلق عليها تسمية «الغازات الدفيئة» في ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النتروز وبخار المياه ومركبات الكلوروفلوروكربون. ويتم إطلاقها في الغلاف الجوي نتيجة حرق الوقود الأحفوري[4] ولكن أيضا نتيجة الحرائق وقطع الأشجار وانحسار الغطاء الغابي لأنه من المعلوم أن الشجر يحبس ثاني أكسيد الكربون ويمنعه من التسرب إلى الجو، هذا بالإضافة إلى أن أنماط الزراعة المكثفة وقطاعات الصناعة والنقل تساهم بشكل كبير في افراز الغازات الدفيئة. هكذا، فإن الأنشطة البشرية هي المسبب الرئيسي للإحتباس الحراري والتغيرات المناخي.

هناك إجماع كبير من طرف علماء المناخ على أن نشاط الانسان[5] هو الذي ساهم في ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض إلى 1.1 درجة خلال ال 200 سنة الأخيرة أي منذ أواخر الثورة الصناعية، وأن العقد الحالي (2020- 2030) سيكون من أصعب العقود على مستوى بلوغ الحرارة درجات قياسية. ولكن هنا لابد من الإشارة إلى أن التغير المناخي لا يتمثل فقط في الاحتباس الحراري وإنما في كل ما ينجر عن ذلك من حدوث العواصف والكوارث البيئية والجفاف والحرائق وذوبان الجليد القطبي وارتفاع منسوب البحار والمحيطات واختلال الأنظمة الأيكولوجية وتضرر التنوع البيولوجي. بالتالي، لو أردنا اليوم إيقاف كل هذه التغيرات المناخية والكوارث التي تعصف بعالمنا الحالي والمستقبلي، وجب العمل قبل كل شيء على التخفيض من درجات حرارة الأرض ومن الانبعاثات الغازية فيها.

في هذا الاطار تأتي الجهود الدولية، بناء على الاتفاقيات التي تم توقيعها، للتقليل من آثار التغير المناخي وأهمها إتفاقية باريس (2015)[6] التي تنص على ضرورة التزام الدول بمنع درجة حرارة الكوكب من أن تتجاوز 1.5 درجة خلال القرن الحالي. ومن أجل ذلك، وجب الحد من انبعاثات الغازات ب45 % بحلول 2030 وذلك لتجنب وقوع كارثة عالمية[7]. وقد تم تحديد سقف 2050 للوصول إلى صفر انبعاثات. ولكن هذا الهدف لا يبدو سهل المنال أمام تفاوت التزام الدول الموقعة على اتفاقية باريس بالحد من الانبعاثات الغازية واستبدال الطاقات الملوثة من فحم ونفط وغاز بطاقات أخرى بديلة مستمدة من مصادر متجددة مثل الشمس والرياح. وحسب تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[8]، فإن التوجه العام للسياسات الحالية سيتسبّب في ارتفاع درجة حرارة الكوكب بمقدار 2.8 درجة مئوية بحلول نهاية القرن.

وحسب التقرير نفسه، فإن معظم الانبعاثات تتسبب فيها سبع دول رئيسية هي الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإتحاد الأوروبي وروسيا والبرازيل المسؤولة عن إنتاج نصف الإنبعاثات في سنة 2020. في حين تتسبب مجموعة العشرين وهي الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إنتاج 75 % من الانبعاثات.

3 https://www.thenewhumanitarian.org/ar/report/1492/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%9F

4 https://archive.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/wg1/ar/tssts-2-1.html

5 https://news.un.org/ar/story/2021/08/1081022

6 https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement

7 موقع الامم المتحدة https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change.html

8 تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة https://www.unep.org/ar/resources/gap-report-2022-lam-alanbathat-fjwt-tqryr

مؤطر 3 : مؤشرات حول التغير المناخي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

تُعتبر منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم تأثرا بالتغيرات المناخية، وذلك لعدة أسباب أولها أنها تتميز بمناخ قاحل أو شبه قاحل، مما يزيد من هشاشاتها أمام الارتفاع المتواصل لدرجات الحرارة، خاصة في العقد الأخير. ثانيها أنها لا تمتلك موارد مائية كبيرة سواء مواد سطحية أو جوفية وتعتمد في زراعتها كثيرا على التساقطات، ولكن بسبب التغير المناخي، فإن هذه التساقطات في تناقص مستمر، مما يؤدي إلى شح الموارد المائية وينعكس ذلك بالطبع على الزراعة وعلى الأمن الغذائي.

يبلغ عدد السكان في هذه المنطقة حوالي 500 مليون نسمة سنة 2022 حسب موقع البنك الدولي[9] ومن المرجح أن يصل إلى مليار بحلول نهاية القرن، مما يعني تزايد الطلب على الغذاء والمياه والسكن. ويقابل هذا الضغط الديمغرافي شح في الموارد نتيجة الارتفاع المستمر في درجات الحرارة وتفاقم الجفاف، حيث يتوقع علماء المناخ أن تزيد الحرارة في المنطقة بمعدل 4 درجات بحلول 2050[10] وهو أعلى من المعدل العالمي الذي لا يتجاوز درجتين بحلول نفس السنة. كما ستكون منطقة شمال إفرقيا والشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم التي ستعاني من نقص المياه، حيث ستتراجع التساقطات فيها بنسبة 10%[11] في أفق 2050، كما أن نسق النمو الديمغرافي سيساهم بشكل كبير في تقليص حصة الفرد من المياه، حيث سيعاني ما بين 80 و90 مليون نسمة على الأقل من الإجهاد المائي. وبالتالي، فمن المتوقع أن يتم توفير نصف الحاجيات من المياه إما عبر استيرادها أو عبر تحليتها وذلك بحلول منتصف القرن. مصر مثلا بدأت تستثمر في هذا المجال من خلال إطلاق مشاريع لتحلية مياه البحر وإعادة استعمالها في الزراعة ولكن هذا الحل ليس في متناول الجميع لأن عملية التحلية مكلفة. كما أن هناك بلدان مهددة بالشح المائي اكثر من غيرها مثل البلدان ذات المناخ الصحراوي مثل العراق الذي سيشهد أكثر عواصف رملية في المستقبل[12].

من جهة أخرى، فإن تزايد عدد السكان في المدن حيث يعيش حاليا 60 % من السكان في المجال الحضري سيزيد من الضغط على الاحتياجات من المياه ومن الطاقة.

وفي حين لا تتجاوز مساهمة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في انبعاث الغازات الدفيئة 2,4 % على مستوى العالم[13]، فإنها تتحمل العبء الأكبر من تداعيات التغير المناخي، حيث من المتوقع أن يزداد التصحر على حساب المساحات المزروعة، مما سيكون له انعكاس على الأمن الغذائي، بالاضافة إلى ارتفاع معدلات النزوح والهجرة واحتمال نشوب نزاعات في المنطقة من أجل المياه.

هل هناك أية سياسات أو إستراتيجيات تم اتخاذها من قبل بلدان أو بعض بلدان المنطق للتصدي للتحديات الناتجة عن التغير المناخي؟ هل هناك إية مبادرات للمطالبة بالعدالة المناخية بما أن بلدان المنطقة هي المتصرر الأول مع أنها ليست المتسبب...؟ أقترح إضافة فقرة أو فقرتين للإجابة عن هذين السؤالين هنا

لمواجهة كل هذه التحديات المناخية، انطلقت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وضع سياسات للتصدي للتغيرات المناخية و للشح المائي تحديدا، خاصة وأن هناك حاجة لاستثمار ما يصل إلى 4 % من إجمالي الناتج المحلي سنويا في المنطقة لضمان الصمود في مواجهة التغير المناخي حسب ما جاء في تقرير لصندوق

9 موقع البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=ZQ&chart=view

10 تقرير معهد كارينجي حول «التأثيرات المناخية المتتالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» https://carnegieendowment.org/2022/02/24/cascading-climate-effects-in-middle-east-and-north-africa-adapting-through-inclusive-governance-pub-86510

11 تأثير التغير المناخي على الموارد في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط: التغيرات والآثار التي تم تصميمها في القرن الحادي والعشرين https://agupubs.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1029/2010WR010269

12 https://carnegieendowment.org/2022/02/24/cascading-climate-effects-in-middle-east-and-north-africa-adapting-through-inclusive-governance-pub-86510

13 بريد المناخ https://www.arabicnsj.org/storage/studies/May2022/cXXs7Zy45Z4swDRXVNFC.pdf

النقد الدولي صدر في نوفمبر 2023[14]. **وقد جاء فيه أيضا أن بلدانا مثل المغرب وتونس والأردن** قامت ببعث مشاريع لتحسين التصرف في المياه لمواجهة موجات الجفاف. قامت كذلك بلدان أخرى بوضع مشاريع لإنتاج الطاقة الشمسية مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر، كما أن المملكة العربية السعودية تستعد لبناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم.

من جهة أخرى، فقد كانت هناك مبادرات أطلقتها بلدان من منطقة الشرق الأوسط للتنسيق فيما بينها لمواجهة التغير المناخي الذي يمسها بشكل خاص إلى جانب المطالبة بالعدالة المناخية. نذكر منها على سبيل المثال المبادرة التي أطلقها رئيسا مصر وقبرص خلال مؤتمر المناخ COP 27 سنة 2022 في شرم الشيخ والتي تهدف إلى جمع بلدان شرق المتوسط والشرق الأوسط لتنسيق استجابة إقليمية منسقة بغرض التصدي لأزمة المناخ بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس. وقد تبنت هذه المبادرة عشر بلدان من منطقة الشرق الأوسط.[15]

3 - أهم الاتفاقيات الدولية في مجال التغير المناخي:

للتصدي لآثار التغير المناخي وإيجاد حلول جماعية لإنقاذ الكوكب، أوجدت الدول أطر عمل واتفاقيات تُلزمها بتغيير ممارساتها والحد من الانشطة التي تتسبب في الانبعاثات، وبالتالي في ارتفاع درجات حرارة الارض. سنتعرض هنا إلى أهمها:

3-1 أهداف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة ل2030:[16]

هي مجموعة من الأهداف وعددها 17 هدف تم وضعها في خطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030 بعنوان «تحويل عالمنا» التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015. وتتعلق هذه الأهداف بتجميع جهد كل الدول سواء كانت غنية أو فقيرة للعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر والجوع وتوفير الصحة والتعليم والبيئة السليمة للجميع وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والعمل من أجل تحسين جودة الحياة لكل متساكني الكوكب وتحقيق الرخاء والازدهار لهم.

وتتميز هذه الأهداف السبعة عشرة بترابطها فيما بينها إذ لا يمكن مثلا الحديث عن توفير خدمات صحية جيدة (الهدف الثالث) بدون توفير مثلا ماء صالح للشراب و مرافق جيدة للصرف الصحي كما ورد في الهدف رقم 6. ونفس الأمر بالنسبة للهدف الثالث عشر والذي يخص ضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة التغير المناخي، حيث لا يمكن تحقيقه دون توفير مصادر طاقة نظيفة (كما الهدف السابع).

لا تكتسب أهداف التنمية المستدامة طابعا إلزاميا للدول ولكنها وضعت خطوطا عريضة لإطار عمل دولي مشترك يساعد الحكومات على تحديد المجالات الأولوية للتحرك ووضع سياسات في هذا الإتجاه.

3-2- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 UNFCCC:[17]

يمكن اعتبار هذه الاتفاقية أول اتفاقية عالمية للحد من آثار التغير المناخي، حيث تمت المصادقة عليها خلال ما عُرف «بقمة الأرض» التي انعقدت في ريو دي جينيرو بالبرازيل في سنة 1992. ووقعت عليها في البداية 154 دولة ثم وصل عدد الموقعين إلى 197 دولة. وحددت هذه الاتفاقية إطار عمل دولي لمواجهة أزمة التغير المناخي، حيث نصّت على أنه من واجب الحكومات الوطنية وضع سياسات وبرامج تحدّ من انبعاثات الغازات التي تتسبب

14 https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2023/11/29/how-the-middle-east-and-central-asia-can-better-address-climate-challenges
15 https://news.un.org/ar/story/2022/11/1115357
16 https://www.un.org/ar/climatechange/17-goals-to-transform-our-world
17 https://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf

في الاحتباس الحراري. كما نصت كذلك على ضرورة التزام البلدان الصناعية بالتخفيض من حجم انبعاثاتها بالإضافة إلى نقل التكنولوجيات المحافظة على البيئة والطاقات النظيفة إلى البلدان النامية لمساعدتها على مكافحة آثار التغير المناخي. وقد جاء في الإتفاقية أيضا، أنه لابد من خلق منتدى سنوي يكون إطارا للنقاش بين الدول حول جهودها للتقليل من الاحتباس الحراري وهو ما يعُرف بالكوب COP أو مؤتمر الأطرف ويُنظّم بشكل سنوي، كل مرة في بلد.

من جانب آخر، فإن الإتفاقية تكرّس في فصلها السادس ضرورة تعزيز وتسهيل وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وآثاره على المستوى الوطني، وحسب الاقتضاء، على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

3-3 بروتوكول كيوتو:[18]

يأتي بروتوكول كيوتو كإمتداد لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وقد تم تبنيه سنة 1997 ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في سنة 2005. ألزم هذا البرتوكول البلدان الصناعية الموقعة عليه على تخفيض مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة في الفترة ما بين 2008 و 2012 إلى مستوى أقل ب 5% مما كانت عليه في سنة 1990. في نفس الوقت، فإن هذا البروتوكول لم يلزم البلدان النامية بما أنه يعتبرها غير مسؤولة تاريخيا عن تسارع التغير المناخي منذ الثورة الصناعية. في حين أن بلدانا مثل الصين أو الهند البرازيل تساهم بشكل كبير في الانبعاثات الغازية، الشيء الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت عليه سنة 1998 ثم انسحبت منه.

3-4 إتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في الشؤون البيئية:[19]

تم توقيع اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في الشؤون البيئية المعروفة «باتفاقية آرهوس» نسبة إلى مدينة آرهوس في الدنمارك في سنة 1998. وهي اتفاقية بيئية متعددة الأطراف دخلت حيز التنفيذ في 2001، تهدف إلى منح المواطنين حقوقا فيما يخص الوصول إلى المعلومة البيئية والمشاركة في صنع القرارات البيئية وإمكانية اللجوء إلى القضاء إذا لم يتم الإلتزام بمبادئ الإتفاقية.

صادقت على هذه الإتفاقية 45 دولة بالاضافة إلى بلدان الإتحاد الأوروبي وهي ملزمة قانونيا لهم. كما أنها تُكرّس التعاون والتفاعل بين المجتمع المدني والحكومات فيما يخص القرارت المتعلقة بالبيئة.

وترتكز اتفاقية آرهوس على ثلاث ركائز أساسية: أولا: تمكين المواطن من حقه في الحصول على المعلومة بطريقة مُيسرة وشاملة وذلك من خلال إلزام السلطات العامة بتوفير المعطيات المطلوبة ونشرها بشكل تلقائي وشفاف. ثانيا: إبلاغ الجمهور بالمشاريع الخاصة بالمسائل البيئية وتمكينه من المشاركة في صنع القرار. ثالثا: إعطاء الحق للجمهور للتظلم واللجوء إلى القضاء في حال قام أي طرف من الأطراف الموقعة على الإتفاقية بعدم الإلتزام بها.

3-5 إتفاق باريس حول تغيّر المناخ:[20]

أصبح إتفاق باريس حاليا الإطار المنظم للعمل الدولي من أجل مكافحة التغير المناخي. تمت المصادقة على هذا الإتفاق من قبل 197 دولة في مؤتمر الاطراف «كوب 21» في ديسمبر 2015 في باريس ليدخل حيز التنفيذ في العام الموالي. وعلى عكس الاتفاقات السابقة، فإن هذا الإتفاق جاء ملزما لكل الدول سواء الصناعية أو النامية. وقد جاء فيه أن كل الأطراف مطالبة

18 https://unfccc.int/kyoto_protocol
19 https://unece.org/DAM/env/pp/documents/cep43arabic.pdf
20 https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement

بالعمل على تخفيض مستوى الانبعاثات والعمل معا للتكيف مع آثار التغير المناخي. وقد حدد الإتفاق سقفا للتخفيض في حرارة الأرض بحيث لا تتجاوز 1.5 درجة خلال هذا القرن. كما تلتزم الدول بالوصول إلى صفر انبعاثات بحلول 2050.

نصت الاتفاقية كذلك على أن على كل دولة من الدول الموقعة أن تقدم كل خمس سنوات خطة عمل مناخية وطنية محدثة تُعرف باسم المساهمة المحددة وطنياً أو NDC. وتشمل هذه الخطة الإجراءات التي ستتخذها لتقليل الإنبعاثات من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف إتفاق باريس. وفي سنة 2023 سيتم تقديم «التقييم العالمي الأول الخاص بتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف إتفاق باريس»، وسيساعد هذا التقرير على تحديد الجهد الذي تم بذله في هذا السياق إلى حد الآن، بالإضافة إلى تشجيع البلدان على إتخاذ إجراءات أكثر جدية ونجاعة للتخفيض من الإنبعاثات والتقليل من درجات حرارة الأرض.

من جهة أخرى، فإن إتفاق باريس ألزم البلدان الصناعية بتقديم مساعدات مالية قدرها 100 مليار دولار سنويا للبلدان النامية لمساعدتها على التكيف مع آثار التغير المناخي ووضع أسس اقتصاد أخضر. ولكن للأسف، لم تلتزم البلدان الصناعية بتعهداتها في هذا المجال، حيث أشار تقرير فجوة التكيف المناخي لسنة 2023[21] والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن احتياجات تمويل التكيف في البلدان النامية تفوق تدفقات التمويل العام الدولي بمقدار يتراوح بين 10 مرات إلى 18 مرة. يحصل هذا في الوقت الذي أصبح فيه « العمل على حماية الناس والطبيعة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، حيث تُزهق الأرواح ويجري فقد وتدمير سبل العيش، وتعاني الفئات السكانية الضعيفة أكثر من غيرها.» كما جاء في تعليق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في رسالته بشأن التقرير.

4 - الحق في النفاذ إلى المعلومة وعلاقته بالقضايا البيئية والتغيرات المناخية:

الحق في النفاذ إلى المعلومة هو حق وقع تكريسه في العديد من النصوص والمعاهدات الدولية مثل الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 19 منه والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وإعلان ريو ديجانيرو بشأن البيئة والتنمية.

وتتمثل أهمية هذا الحق في مساعدة الأفراد على اتخاذ قراراتهم بناء على معطيات صحيحة، كما أنه يمثل شرطا ضروريا لكشف الإنتهاكات وحماية الحقوق ومكافحة الفساد وسوء التصرف في المال العام، بالإضافة إلى أنه يؤسس ويدعم الممارسة الديمقراطية.[22]

ولممارسة هذا الحق، هناك جملة من المعايير الدولية التي يتوجّب احترامها من أهمها الإلتزام بالحد الأقصى من الإفصاح أي أن الجهات العمومية ملزمة بوضع كل المعلومات التي بحوزتها على ذمة الجمهور إلا في حالات خاصة استثنائية يتم تحديدها عبر القانون؛ الإلتزام بالنشر التلقائي والاستباقي للمعلومات؛ الترويج للحكومة المفتوحة أي دعم ثقافة الإنفتاح من خلال إتاحة المعلومات الرسمية ضمن قواعد بيانات مفتوحة ومقاومة ثقافة سرية الوثائق الرسمية؛ التقليص من نطاق الاستثناءات للحصول على المعلومة وتحديدها ضمن نطاق منظم وواضح؛ تسهيل الإجراءات الهادفة للوصول إلى المعلومة عبر التسريع في معالجة طلبات النفاذ إلى المعلومات؛ توفير المعلومة بشكل مجاني أو بتكاليف منخفضة[23].

تبنت العديد من البلدان في العالم هذا الحق منها فنلندا (1951)، الولايات المتحدة الأمريكية (1966)، فرنسا (1978)، كندا وأستراليا (1982)، المملكة المتحة (2005) وألمانيا (2006).

أما في العالم العربي فتبقى وضعية حماية الحق في النفاذ الى المعلومة محتشمة بالنظر

21 https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alnshrat-alshfyt/alfjwt-almalyt-ljhwd-altkyf-tzyd-bma-la-yql-n-50-mma-kan-mtwqa-fy

22 https://www.oecd.org/mena/governance/ATI-Guide-Arabic-2019.pdf

23 https://www.pagof.fr/wp-content/uploads/2020/12/evolution-du-droit-acces-a-information-.pptx.pdf

الى عدد الدول التي تمكنت من اصدار قوانين في هذا الشأن وعددها 7 دول علما ان عدد الدول المنضوية تحت لواء الجامعة العربية يبلغ 22 دولة. كما تبقى الوضعية هشة اجمالا من ناحية تدني جودة التشريعات المعتمدة[24] . وكانت الأردن سباقة من حيث المصادقة على قانون يحمي وينظم الحق في النفاذ إلى المعلومة وكان ذلك سنة 2007 بصدور القانون عدد 47 لسنة 2007[25] تلتها اليمن مع اصدار القانون عدد 13 لسنة 2012[26].

بالنسبة لتونس كان الانطلاق مع صدور المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المتعلق بالنفاذ الى الوثائق الإدارية كنص لم يكن في مجمله يستجيب الى المعايير الدولية المعتمدة في المجال على غرار عديد المماثلة الأخرى في المنطقة. ولكن تم تدارك مجمل هذه النقائص مع صدور القانون عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ الى المعلومة[27].

بعد تونس تمكنت لبنان من اصدار القانون عدد 28 لسنة 2017[28] المتعلق بحق الوصول الى المعلومة والمغرب بإصدار القانون عدد 31-13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات[29].

والجدير بالذكر أن الحق في الوصول إلى المعلومة يمكّن أيضا من الحصول على المعرفة الضرورية لفهم الآثار البشرية للتغير المناخي وتطوير الاستجابة للأخطار المنجرة عنه. كما أنه يساهم في مراقبة الجمهور للسياسات الحكومية في مجال مقاومة تداعيات التغيرات المناخية على حياة البشر والكوكب بصفة عامة ومشاركته في صنع القرار فيما بتعلق بالمسائل البيئية.

ومنذ بداية الوعي العالمي بضرورة حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، كان هناك أيضا إدراك لأهمية الحصول على المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية لضمان المشاركة الفاعلة في المجهود العالمي للحفاظ على الكوكب. من هذا المنطلق، تم طرح هذه المسألة بشكل جوهري في إعلان ريو ديجانيرو حول البيئة والتنمية[30] سنة 1992 الذي صدر بمناسبة قمة الأرض. وقد جاء في المادة العاشرة منه أنه «تتم معالجة القضايا البيئية بشكل أفضل من خلال مشاركة كافة المواطنين المعنيين على المستوى المناسب. فعلى المستوى الوطني، سيتمتع كل فرد بالحصول المناسب على المعلومات المتعلقة بالموارد والأنشطة الخطيرة في مجتمعه وسيحظى بفرصة المشاركة في عمليات صنع القرار.»

في سنة 1998 جاء ميثاق أراهوس المتعلق بالحصول على المعلومات_والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في الشؤون البيئية، كمواصلة لإعلان ريو ديجانيرو. وقد قامت الدول الأعضاء في اللجنة الإقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي بالتوقيع على هذا الميثاق الذي يؤكد على أن الحق في العيش في بيئة نظيفة يستوجب أن يتمتع المواطنون بالحق في الوصول إلى المعلومات البيئية. وأن هذا الحق يساهم أيضا في تعزيز المشاركة العامة في صنع القرار وفي الوعي العام بالقضايا البيئية. ويعتبر هذا الميثاق أول اتفاق دولي ملزم قانونيا يحدد معايير واضحة فيما يخص حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة.[31]

24 https://www.rti-rating.org/

25 https://www.moj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/cd516595-1455-4435-b2e8-879aa76d3578.pdf

26 https://yemenparliament.gov.ye/Details?Post=171

27 https://inai.tn/textes-juridiques/

28 https://www.presidency.gov.lb/Arabic/PresidentoftheRepublic/PresidencyDirectorateGeneral/Documents/Law28.pdf

29 http://bdj.mmsp.gov.ma/Ar/Document/10355-la-loi-n-31-13-promulgu%C3%A9e-par-le-dahir-n-1-18-15.aspx

30 https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N92/836/53/IMG/N9283653.pdf?OpenElement

31 https://www.article19.org/data/files/pdfs/publications/foi-legal-framework-unesco-book-arabic-.pdf

5 - استعمال الحق في النفاذ إلى المعلومة

بما أن الحق في النفاذ إلى المعلومات هو عنصر أساسي للشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة. فإنّ استخدام هذا الحق، يمكن للمواطنين والصحفيين على حد السواء من الحصول على معلومات حول أنشطة وقرارات وسياسات الوكالات الحكومية تشمل أيضا المجال البيئي. ويتم استخدام هذا الحق من خلال ما نصت عليه التشريعات والقوانين الوطنية من خلال الاطلاع على البيانات المنشورة على المواقع الرسمية للهياكل العامة وصياغة طلبات او مطالب محددة وخصوصية توجه للهياكل الحكومية المعنية مباشرة. وفي غياب قوانين وطنية تحمي الحق في النفاذ إلى المعلومة فان هذه الآليات تفقد للأسف كل فاعليتها حيث لا يتعدى مطلب النفاذ على المعلومة في هذه الحالة ان يكون مطلب التماس بدون سند قانوني ينظمه ويخضع إلى السلطة التقديرية للإدارة العمومية دون أيّ ضمانات.

ومن الجدير بالملاحظة أنّ الكثير من المعلومات متاحة بالفعل للجمهور على المواقع الرسمية للهياكل العامة وقد تتضمن هذه المعلومات التقارير السنوية والميزانيات والإحصاءات ومحاضر الاجتماعات ووثائق السياسة وما إلى ذلك. كما أنه غالبا ما تنشئ الحكومات بوابات محددة تجمع جميع المعلومات العامة ومنها مواقع مخصصة للمعلومات البيئية[32]. يمكن للصحفيين التنقل عبر هذه البوابات للوصول إلى البيانات التي يهتمون بها.

وتبقى كم سبق ذكره صياغة طلبات محددة للوصول إلى المعلومات في شكل مطالب عادة ما يتم تحديد شروطها الشكلية صلب قوانين النفاذ إلى المعلومة امرا متاحا. ويجدر هنا التأكيد قبل تقديم طلب على أهمية تحديد المعلومات المطلوبة بوضوح. ويمكن أن يتضمن ذلك تفاصيل حول سياسات محددة وبيانات مالية وقرارات إدارية وكل معلومة لها علاقة بالشأن البيئي.

ولهذا كله فإن الاستخدام العملي للحق في الحصول على المعلومات ينطوي على مزيج من التشاور الاستباقي للمعلومات المتاحة بالفعل والصياغة المستهدفة لطلبات محددة عندما لا تكون المعلومات المحددة متاحة للجمهور.

6 - أين نجد مصادر موثوقة لكتابة التقارير الصحفية البيئية:

من المهم عند إعداد تقارير صحفية حول مسائل البيئة والمناخ إيجاد مصادر معلومات موثوقة خاصة وأن هناك العديد من الروايات التي تدحض إلى اليوم مسؤولية العنصر البشري في التغير المناخي والإحتباس الحراري، بالاستناد إلى الكثير من المعلومات المغلوطة. لذلك نقترح هنا مجموعة من المواقع التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات حول آثار التغير المناخي وكيفية مقاومتها والإطلاع على كيفية متابعة السياسيات الدولية في هذا المجال ومدى التزام الدول بتعهداتها للتخفيض من الانبعاثات، بالاضافة إلى مصادر حول الحلول الممكنة لمقاومة آثار الاحتباس الحراري والإنتقال إلى اقتصاد غير ملوث.

- موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة:[33] يحتوي هذا الموقع على الكثير من المعلومات حول التغير المناخي ومقالات وقصص حول مواضيع مثل الإقتصاد الأخضر، الطاقة، الحفاظ على الغابات، المياه، النقل، بالاضافة إلى أخبار وتقارير حول برامج الأمم المتحدة في مجال البيئة والتكيف المناخي.

- بوابة تغير المناخ التابعة للبنك الدولي:[34] هذه البوابة موجودة على موقع البنك الدولي وهي تحتوي على مجموعة من البيانات والوثائق حول السياسات الدولية في مجال التغير

32 https://www.opendata-environnement.tn/data-sets/fr/46/distribution-des-dechets-industriels-et-speciaux
33 https://www.unep.org/ar
34 https://climateknowledgeportal.worldbank.org/

المناخي. هناك أيضا معلومات وتقارير خاصة بكل دولة توضح مشاكلها فيما يتعلق بهذا المجال واستراتيجياتها لمقاومته.

- منصة «العمل المناخي»:[35] وهي منصة موجودة على موقع الأمم المتحدة وتحتوي على مجموعة من المقالات والبيانات المفيدة لخلق ثقافة مناخية كما أنها تحتوي على أخبار حول نشاط الامم المتحدة لايجاد حلول للتغير المناخي على مستوى العالم.

- موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»:[36] يحتوي على معلومات وتقارير حول مدى تأثر الأمن الغذائي في العالم بالتغير المناخي وكيفية إيجاد حلول لذلك من خلال بناء نظم غذائية وطرق زراعة مستدامة.

- موقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC:[37] تأسست هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة سنة 1988 لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات التصدي لهذا التغير. وهي تقوم بشكل دوري بنشر تقاريرها التي تحتوي على الكثير من المعلومات حول الإتجاهات الحالية والمستقبلية للتغير المناخي في العالم.

- موقع الصندوق الأخضر للمناخ:[38] وهو صندوق تابع للأمم المتحدة لتمويل استعمال الطاقات النظيفة. ويمكّن من الاطلاع على المشاريع والتمويلات التي يحصل عليها كل بلد من هذا الصندوق لتأمين التكيف المناخي والانتقال نحو المشاريع الخضراء.

- موقع المركز العربي لسياسات تغير المناخ «الإسكوا»:[39] يوفر بحوثا ومعلومات حول آثار التغير المناخي على التنمية المستدامة في المنطقة العربية كما أنه يقدم تقاريرا ودراسات لتقييم مدى قدرة البلدان على التكيف المناخي وايجاد استراتيجيات ناجحة في هذا الاتجاه.

- موقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO:[40] هي وكالة حكومية دولية من وكالات الأمم المتحدة تقوم بدراسة سلوك الغلاف الجوي للأرض وتفاعله مع الأراضي والمحيطات، والطقس والمناخ الناجمين عن هذا التفاعل، وتوزيع الموارد المائية الناتج عن ذلك. وتوفر معلومات حيوية عن الطقس والمناخ في مختلف أنحاء العالم ونشرات يمكن اعتمادها لفهم الظواهر المناخية.

- موقع برنامج أبحاث المناخ العالمي WCRP:[41] يهدف هذا البرنامج إلى تحديد إمكانية التنبؤ بالمناخ وتأثير الأنشطة البشرية على التغير المناخي. ويوفر مجموعة من المعلومات والإصدارات العلمية حول مدى تقلب المناخ وكيفية وضع استراتيجيات للحوكمة ومواجهة هذه المخاطر.

- موقع منظمة غرينبيس للشرق الأوسط وشمال إفريقيا:[42] ويحتوي على بيانات وتقارير حول الآثار الجسيمة للتغير المناخي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما يحتوي على مقالات وقصص ووثائقيات قصيرة حول الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والتكيف المناخي.

- Climate Watch:[43] هي قاعدة بيانات مفتوحة توفر معلومات وتصورات وتحليلات لمساعدة السياسيين والباحثين على تكوين رؤى حول التقدم المناخي في البلدان الموقعة على إتفاقية باريس. وتقدم صورا وبيانات حول خطط المناخ الخاصة بكل بلد وتطور مستوى الانبعاثات

35 https://www.un.org/ar/climatechange
36 https://www.fao.org/home/en
37 /https://www.ipcc.ch
38 https://www.greenclimate.fund/themes-result-areas
39 https://www.unescwa.org/ar/focus/climate
40 https://wmo.int/ar
41 /https://council.science/ar/what-we-do/affiliated-bodies/world-climate-research-programme
42 /https://www.greenpeace.org/mena/ar
43 /https://www.climatewatchdata.org

فيه وتمكن من القيام بمقارنات بين البلدان وتُقدّم سيناريوهات مستقبلية حول آثار التغير المناخي. كما أنها تحتوي على خط زمني يشرحُ حجم انبعاثات الغازات الدفيئة منذ 1992 إلى اليوم.

- **Machine Time Climate:**[44] أداة أنجزتها وكالة الناسا الفضائية لإبراز التطوارت المناخية على مدى العديد من السنوات عبر رصد ستة مؤشرات من خلال صور الأقمار الصناعية. وهي ذوبان الجليد، ارتفاع منسوب المياه، نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، معدل ارتفاع درجات الحرارة، تساقط الصفائح الجليدية وارتفاع درجة حرارة المحيطات.

- **Global Forest Watch:**[45] هي أداة لرصد الغابات وتتبع عمليات الإضرار بها وإزالتها على مستوى العالم. وتشتمل على بيانات محدثة حول حالة الغطاء الغابي في كل بلد.

بريد المناخ:[46] دليل صحفي حول البيئة وتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من إعداد الصحفي البيئي خالد سليمان أطلقته الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي (CFI)

learn-e: UNCC:[47] منصة تعليمية موجودة على موقع الأمم المتحدة تُقدم مجموعة من الدروس حول مواضيع مُتعلقة بالبيئة والمناخ مثل الإقتصاد الأخضر، التكيف المناخي، الحفاظ على الغابات، مقاومة التلوث، إلخ.

مؤطر 4: كيفية استخدام الحق في الحصول على المعلومات في مجال الصحافة البيئية

علاوة على استعمال قواعد البيانات المفتوحة ومواقع المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية للحصول على مصادر موثوقة حول القضايا البيئية، يمكن للصحفي

ين أيضا استخدام الحق في الوصول إلى المعلومة البيئية الذي كرسه إعلان ريو ديجينارو وميثاق أراهوس. حيث سيمكن هذا الحق من الحصول على

- الخطط الوطنية فما يخص التزامات الدول بما جاء في إتفاقية باريس للتخفيض من الإنبعاثات
- المشاريع المخصصة لتكريس استعمال الطاقات النظيفة والمتجددة
- الميزانيات المرصودة لهذه المشاريع
- مساهمة البلدان الصناعية في تمويل جهود التكيف البيئي للبلدان النامية
- الإتفاقيات الموقعة بين الحكومات والشركات البيترولية أو المتعددة الجنسيات لاستخراج المعادن ومصادر الوقود الأحفوري للتأكد من إلتزامها بتعهداتها فيما يخص المحافظة على البيئة.

7 - كيف نجد خبراء بيئيين؟

هناك العديد من الأنواع من الخبراء البيئيين ويجب أن نعرف أين نجدهم وكيف نتواصل معهم.

- من الممكن أن يكونوا من أساتذة الجامعات الذين يُدرّسون الجغرافيا أو علوم الجيولوجيا أو العلوم الطبيعية أو غيرها من العلوم المتعلقة برصد الظواهر المناخية.

44 https://climate.nasa.gov/interactives/climate-time-machine
45 https://www.globalforestwatch.org/
46 https://arij.net/news/french-media-development-agency-launches-the-climate-journalism-handbook-the-climate-mail-ar/
47 https://unccelearn.org/courses/?language=en&thematicarea=climatechange

- من الممكن أيضا التواصل مع الباحثين في مراكز البحوث حول البيئة والمناخ أو الباحثين الذين قاموا بدراسات حول التلوث أو الطاقات الغير النظيفة أو آثار التغير المناخي.

- من المفيد كذلك التواصل مع المهندسن في معاهد الأرصاد الجوية لأنهم قادرون على رصد الظواهر الجوية ووضع نظم انذار مبكر بحصول كوارث مناخية

- بالإمكان التوصل مع الخبراء والتقنيين الذين يعملون في الوزارات مثل وزارة البيئة أو الطاقة أو الصناعة أو الفلاحة أو البترول إلخ.

عند كتابة القصة البيئية من المفيد جدا أن تحتوي على آراء لخبراء محليين ولكن أيضا عالميين لأن ذلك سيُمكّن من وضع المشكلة البيئية في إطار أوسع وربطها بما يحصل من تطورات على مستوى التغير المناخي في العالم. لذلك وللحصول على خبراء عالميين، يمكن التوجه إلى مجموعة من قواعد البيانات التي توفر قوائم للباحثين والخبراء من مختلف أنحاء العالم في عديد الإختصاصات.

Clean Energy wire:[48] هي شبكة صحفية تسهّل التعاون عبر الحدود بين الصحفيين البيئيين وتحتوي أيضا على قاعدة بيانات تضم الخبراء في مجال البيئة والتغير المناخي وهم مصنفون حسب الاختصاص ويمكن الاطلاع على هذه القائمة والتواصل معهم.

شبكة أفريقيا 21:[49] هي مؤسسة فكرية مقرها في جنيف تعمل من أجل فهم أفضل للتنمية المستدامة في إفريقيا وهي أيضا منصة لتبادل الخبرات والتجارب بين الباحثين في الشمال والجنوب وتمتلك قاعدة بيانات لهؤلاء الباحثين بحيث يمكن التعرف عليهم والتواصل معهم.

Diverse Sources:[50] هي قاعدة بيانات للخبراء في مجالات العلوم والصحة والبيئة تهدف لتسهيل عمل الصحفيين عبر تمكينهم من إيجاد باحثين وخبراء لضمان تغطية جيدة ودقيقة لموضوعاتهم. وهي تحتوي على خبراء في مجال البيئة والمناخ. ويتم تصنيفهم داخل قاعدة البيانات حسب اختصاصاتهم والمنظمات أو الجامعات أو مراكز البحوث التي ينتمون لها، بالاضافة الى اللغات التي يتقنونها.

8 - كيف نكوّن شبكة علاقات مع الصحفيين البيئيين حول العالم:

من خصائص العمل في الصحافة البيئية هي الطابع الشمولي لهذا النوع من الصحافة، بما أن مسألة التغيرالمناخي وأضراراه تمس كل البلدان والمواطنين على سطح الكوكب على حد سواء. وبالتالي، فإن معاناة السكان في إسبانيا مثلا من الإرتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة والمتسبب في الجفاف والإضرار بالزراعة، هي نفسها التي يعيشها السكان في تونس أو في المغرب. هذا الإشتراك في الضرر الحاصل نتيجة الإحتباس الحراري يُسهّل العمل المشترك بين الصحفيين من بلدان مختلفة والتشبيك فيما بينهم لإنتاج مقالات وتحقيقات بيئية عابرة للحدود.

لتسهيل التشبيك بين الصحفيين، هناك العديد من الشبكات الصحفية البيئية التي تم إنشائها لهذا الغرض. وفي ما يلي بعض الأمثلة:

- شبكة تتبع المناخ **Climate tracker**:[51] وهي شبكة عالمية تحتوي على العديد من المقالات والتقارير الصحفية حول التغير المناخي كما أنها تمنح فرصا للصحفيين من جميع أنحاء العالم للتقديم على زمالات لإنتاج قصص صحفية حول البيئة والمناخ. في نفس الوقت، تم إنشاء شبكة ضمنها خاصة بالصحفيين في العالم العربي تضم العديد من الصحفيين

48 https://www.cleanenergywire.org/experts?field_expert_group_tid=10&field_global_tags_tid=All&field_expert_location_tid=All

49 https://www.africa21.org/experts/

50 https://diversesources.org/

51 https://climatetracker.org/

من المنطقة والهدف منها خلق علاقات تعاون فيما بينهم لإنتاج تقارير مشتركة وتبادل الخبرات والتجارب الصحفية.

- شبكة صحافة الأرض **Earth Journalim Network**:[52] وهي شبكة طورتها منظمة أنترنيوز لمساعدة الصحفيين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على تغطية القضايا البيئية بشكل أكثر فاعلية وتحسين جودة التقارير الصحفية. وهي توفر لهم منحا وزمالات لإنتاج قصص صحفية وتحقيقات استقصائية حول مسائل التغير المناخي كما تمنحهم أيضا دورات تدريبية. ولأنها تضم أكثر من 14000 صحفي حول العالم، فهي تمكنهم من التشبيك والتعاون في بينهم لتتبادل الخبرات والعمل الصحفي المشترك.

- منتدى الصحافة الاستقصائية البيئية **Environmental Investigative Forum**:[53] هو منتدى تم تأسيسه في أواخر 2020 لدعم التشبيك والتعاون بين الصحفيين الإستقصائيين البيئين على مستوى العالم ويضم أكثر من 100 صحفي استقصائي وخبير بيئي يشتغلون معا على تحقيقات مشتركة عابرة للحدود حول التجاوزات التي تقوم بها الشركات البترولية العالمية ونهب الثروات الطبيعية والتلوث وغير ذلك من المواضيع العارقة. ويمنكن لأي صحفي التواصل مع المنتدى ليصبح عضوا فيه واقتراح موضوع لعمل استقصائي بيئي.

9 - أين نجد أفكارا لكتابة قصص صحفية بيئية:

هناك العديد من المواضيع البيئية التي تستحق العمل عليها مثل التلوث البيئي وانعكاسات التغير المناخي على الصحة أو الأمن الغذائي أو الهجرة المناخية، ولكن من المهم جدا أن يختار الصحفي زاوية مناسبة لسرد القصة البيئية يستطيع من خلالها التعمق في موضوعه وجلب اهتمام الجمهور. فيم يلي بعض النصائح لإيجاد أفكار جيدة للعمل عليها:

- يمكن التركيز على **تتبع أضرار التغير المناخي** مثل تغطية الكوارث التي تنجر عنه بشكل مباشر كالكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف والعواصف الرملية أو بشكل غير مباشر كالنقص في المياه أو الغذاء أو الهجرة المناخية.

- يمكن **تتبع المشاريع المُنجزة على المستوى المحلي والدولي لمقاومة التغير المناخي**، بما أن الدول المُوقّعة على إتفاقية باريس مُلزمة بوضع سياسات ومشاريع للتقليل من الإنبعاثات واستعمال الطاقات المتجددة. من هنا يمكن التأكد إذا ما كانت الدول التزمت بتعهداتها أم لا.

- من المهم **تتبع المال** أي التمويلات التي تم الحصول عليها أو رصدها لمقاومة التغير المناخي والتأكد إذا ما تم استعمالها حقا لهذا الغرض و هل تم صرفها أم لا؟ وكيف تم ذلك؟

- يمكن أيضا **البحث فيما تم نشره من دراسات وأبحاث علمية حديثة** حول تطور الظواهر المناخية أو الأضرار المنجرة عنها وربطها بالواقع المحلي.

- من الممكن تتبع **العقود التي تمضيها الحكومات مع الشركات البترولية العالمية** والتي تحتوي عادة على مجموعة من الإلتزامات خاصة على مستوى المحافظة على البيئة والتأكد إذا ما تم احترامها أم لا وإذا ما تم تطبيق القانون عليها في حالة المخالفة.

- يمكن تتبع **الأثر البيئي على النساء والفئات الأكثر هشاشة في المجتمعات** كالأقليات أو النازحين أو اللاجئين وتسليط الضوء على معاناتهم.

52 https://earthjournalism.net/
53 https://eiforum.org/

10 - كيف نكتب عن المواضيع البيئية والتغير المناخي:

- اعتمد البساطة في الأسلوب من حيث ضرورة تبسيط المعلومات والمصطلحات العلمية حتي يسهل فهمها من الجمهور العريض الذي ليس لديه بالضرورة دراية بقضايا التغير المناخي.

- لابد من الإعتماد على الأبحاث والدراسات العلمية التي ترصد التغير المناخي وتطوره في الحاضر وترسم سيناريوهات للمستقبل لأنها كفيلة بتفسير ما يحصل حاليا من ظواهر وكوارث بيئية للجمهور وتطوير حالة الوعي لديه بضرورة تغيير سلوكه تجاه الطبيعة.

- لابد من تنويع مصادر المعلومات والاعتماد على خبراء وعلماء في البيئة ومختصين في الجغرافيا وفي الأرصاد الجوية لأنهم قادرون على تفسير تغير المناخ وإعطاء معلومات حول أفضل السبل لتحقيق التكيف المناخي.

- من الضروري أنسنة القصة أي إيجاد رابط بين المسألة البيئية وأثرها على الانسان ونقل معاناة البشر لأننا إزاء عمل صحفي وليس إزاء بحث أكاديمي. بالتالي، لابد من الانطلاق من زاوية انسانية وإيجاد بطل للقصة يكون من أحد الضحايا.

- من المهم إبراز الضرر البيئي والتركيز على الخسائر التي يتعرض لها الجمهور لضمان التأثير فيه.

- لابد من تحديد المسؤول عن الضرر البيئي حتى يمكن للرأي العام مسائلته بعد ذلك (مصانع ملوثة/ سياسات دولية لا تحترم البيئة/ دول لا تحترم التزاماتها الدولية والاتفاقيات التي وقّعت عليها في مجال مقاومة التغير المناخي...)

- من الضروري، توسيع مجال الإهتمام عند معالجة القضايا البيئية إلى مجالات أخرى ذات صلة بها مثل القضايا الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأن آثار التغير المناخي لا تنعكس فقط على المناخ وإنما على كل نواحي الحياة.

- من المفيد تبسيط الارقام والاحصائيات وشرحها وتحليلها وإيجاد علاقات ترابط بينها لضمان حسن إيصال المعلومة البيئية للجمهور.

- من المفيد جدا استعمال الخرائط والجرافيك والبيانات المصورة لأن ذلك سيساعد كثيرا على فهم القصة الصحفية البيئية.

- من الضروري ربط ما يحدث على المستوى المحلي من مسائل بيئية وكوارث بما يحدث في العالم لأن آثار التغير المناخي تنسحب على كامل الكرة الأرضية.

- لابد من الحديث عن الحلول كجزء من القصة لأن التركيز فقط على الضرر من الممكن أن يخلق إحساسا بالإحباط لدى المتلقي أو ما يُسمّى «بالقلق المناخي». ويجب أن تكون الحلول المقترحة متأتية من الخبراء البيئيين وقابلة للتنفيذ والتكرار في أي منطقة من العالم.

11 - أمثلة لبعض التحقيقات البيئية

- «الزراعة أصبحت غير مجدية... تغير المناخ يجبر آلاف التونسيين على الهجرة» لأشرف الشيباني

- «مشاريع على الورق: العراق عاجز عن مواجهة 300 يوم من الغبار سنويا» لسيف العبيدي

- «أزمة النفايات بصفاقس...حلول ترقيعية وسط غياب استراتيجية ناجعة» لبهيرة عوجي

- «خريف بلا سمان» لعلياء أبو شهبة ومحمد أبو ليلة

- «السلطعون الأزرق وصيادو السمك: حينما تتحول اللعنة إلى فرصة» لعايدة دلبواش

- «التغير المناخي وفضلات البشر يدمران مزارع دمياط السمكية» لإيمان منير

- «وقود نظيف للطهي: الحق الغائب يقتل ملايين النساء سنويا» لهديل الحضري

قاموس المصطلحات البيئية

- الطقس: يتعلق بالأحوال الجوية في وقت معين وموقع معين. ويشمل تغيره درجات الحرارة والرطوبة وتجمع الغيوم وهطول الأمطار وحركة الرياح. يتغير الطقس بشكل مستمر كل يوم وحتى كل ساعة على عكس المناخ الذي يتغير على مدى عشرات ومئات السنين.

- المناخ: يعني معدل أنماط الطقس في منطقة معينة على مدى فترة زمنية طويلة. ويُحتسب عادة على مدى 30 عاما فما أكثر. وبشكل عام هو الحالة العامة للنظام المناخي.

- انبعاثات الغازات الدفيئة: هي انبعاثات تنتُج عن إطلاق الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروجين وبخار الماء في الغلاف الجوي مما يؤدي إلى الاحتباس الحراري أي حبس أشعة الشمس داخله وهو ما ينجر عنه ارتفاع درجات حرارة كوكب الأرض. ويتسبب النشاط البشري في حصول هذه الانبعاثات من خلال استعمال الوقود الأحفوري في أنشطة مثل الصناعة والزراعة والنقل وغيره.

- الوقود الأحفوري: وقود يُستعمل لإنتاج الطاقات الأحفورية مثل الفحم الحجري والنفط والغاز التي تساهم في إفراز الغازات الدفيئة التي تتسبب في الإحتباس الحراري.

- الاحتباس الحراري: هو زيادة متوسط درجة حرارة الأرض نتيجة تركّز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي التي تمتص أشعة الشمس وتحبسها في الداخل متسببة في تسخين الكوكب.

البصمة الكربونية: مجموع الغازات الدفيئة الموجودة في الغلاف الجوي نتيجة الأنشطة البشرية. ويتم قياس البصمة الكربونية Foot print لشخص ما أو لشركة ما أو لبلد ما من خلال تحديد مستوى استهلاك الوقود الأحفوري لانتاج الطاقة من أجل الصناعة أو السفر أو التدفئة أو غيره.

التكيف المناخي: يشمل كل الإجراءات التي يجب القيام بها للحد من التعرض لآثار التغير المناخي وذلك عبر تغيير مثلا أنماط الزراعة لتكون أكثر تكيفا مع الجفاف أو استعمال طاقات متجددة تقلل من الانبعاثات أو تحسين نظم الانذار المبكر لمقاومة الكوارث الطبيعية.

العدالة المناخية: تعني وضع منظومة حقوق الإنسان في قلب العمل من أجل مواجهة تأثيرات التغير المناخي، بحيث أن الدول التي ساهمت أكثر في إنتاج الإنبعاثات تكون لها مسؤولية أكبر في التقليل منها ومساعدة البلدان النامية على تحقيق الانتقال الطاقي والتوقي من آثار الإحتباس الحراري. وتشمل العدالة المناخية أيضا ضمان حقوق أي فرد داخل كل دولة، مهما كان جنسه أو انتماؤه الديني أو الإثني، في بيئة نظيفة وكذلك ضمان حقوق الأجيال القادمة.

الطاقات المتجددة: الطاقات التي تكون مصادرها طبيعية كالشمس والرياح وتدفق المياه والحرارة الجوفية وتكون قابلة للتجدد على عكس الوقود الأحفوري الغير متجدد. كما أنها تتسبب في حصول انبعاثات قليلة جدا مقارنة بالطاقات الملوثة.

الاقتصاد الأخضر: اقتصاد غير ملوث يهدف إلى الحد من مخاطر التغير المناخي والبيئي. يعتمد أساسا على الطاقات المتجددة. ويضمن التحول العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون.

صافي الإنبعاثات الصفري: يعني التوقف عن استعمال الطاقات الملوثة من خلال تغيير كامل لأنظمة الإنتاج والطاقة والصناعة والسفر بحيث يتم الوصول إلى تحقيق صفر انبعاثات بحلول 2050 وهو أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية باريس.

الاقتصاد الدائري: يهدف إلى التقليل من الاستهلاك البشري الحالي للموارد الطبيعية بغاية الحفاظ عليها. وهذا يتطلب إعادة استخدام المنتجات ورسكلتها بغاية استعمالها من جديد، كما يشمل معالجة النفايات وإعادة استخدامها. هذا يُمكّن الدول من بناء اقتصادات أكثر مرونة وأقل انبعاثات.

الغسل الاخضر Greenwashing: تقوم العديد من الشركات الخاصة، وتحديدا تلك التي تستهلك أو تنتج كميات كبيرة من الوقود الأحفوري بنشر إدعاءات خاطئة حول تأثيرها الإيجابي على المناخ وأنشطتها للمحافظة على البيئة بغاية تضليل الرأي العام. وهذا ما يُسمى «بالغسل الاخضر». لذلك لابد من أن ينتبه إليه الصحفيون البيئيون ويفسروا للجمهور مدى خطورته.

الأمن المناخي: يتسبب التغير المناخي في العديد من الآثار الاحتماعية والاقتصادية مثل فقدان الأمن الغذائى والهجرة والنزوح وحتى النزاعات والحروب و بالتالي فقدان الأمان. لذلك يحتاج تحقيق الأمن المناخي، إلى وضع آليات وبرامج للتخفيف من العوامل المتسببة في هذه المخاطر من خلال مثلا الإستثمار في الطاقات البديلة وإيجاد حلول للمشاكل البيئية وخلق بيئة نظيفة وسليمة للعيش وإعادة بناء السلام.

التمويل المناخي: يشمل كل الموارد المالية التي يتم استخدامها لتمويل نشاطات أو مشاريع أو سياسات تهدف إلى التصدي للتغير المناخي. ويكون ذلك عبر قروض أو هبات أو تبرعات متأتية من مصادر حكومية أو خاصة. ووفق اتفاق باريس، التزمت البلدان المصنعة بتوفير 100 مليار دولار سنويا لمساعدة البلدان النامية على مواجهة الآثار المناخية ولكن للاسف لا يتم الالتزام بذلك. كذلك هناك صناديق متعددة الأطراف تساعد الدول على توفير التمويل المناخي مثل صندوق التكيف (AF) وصندوق المناخ الأخضر (GCF).

نبذة عن المؤلف:

حنان زبيس صحفية استقصائية تونسية ومدربة في الصحافة العلمية الصحافة البيئية والصحية، حاصلة على العديد من الجوائز العربية والدولية منها جائزة سمير قصير لحرية الصحافة (2014) وجائزة رائف بدوي للصحفيين الشجعان (2019).

مركز غالاكسي 2000، مكتب رقم 3، الطابق 5، لافيات 1002، تونس

الهاتف: 212 284 71 (216) الفاكس: 368 840 71 (216)

البريد الإلكتروني : article19tunisie@topnet.tn

ARTICLE 19

MIDDLE EAST
AND NORTH AFRICA